

الهاشم تسأل رئيس الوزراء عن عدد لجان التحقيق الحكومية المشكّلة منذ 2012 ونتائجها



صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قالت في مقدمته انه مما لا شك فيه ان لجان التحقيق يتم تشكيلها للوصول الى حقائق من شأنها وضع اليد على الخلل او التقصير او الإهمال الذي تنعكس آثاره السلبية (والكارثية أحياناً) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الوطن والمواطنين والمال العام.

وطالبت الهاشم بتزويدها بعدد لجان التحقيق الحكومية التي تم تشكيلها من بداية 2012 حتى تاريخه مع تزويدي بنسخة من قرارات التشكيل، والناتج التي توصلت إليها جميع لجان التحقيق الحكومية عن الفترة من بداية العام 2012 حتى تاريخه.

ورود هذا السؤال مع نسخة من التقارير الصادرة عنها، والإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها تجاه كل نتيجة انتهت إليها لجان التحقيق الحكومية عن الفترة من بداية العام 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع نسخة من هذه الإجراءات، وعدد لجان التحقيق التي تم الغاؤها أو التعديل على اسماء أعضائها (أثناء فترة التحقيق) عن الفترة من بداية العام 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع نسخة من قرار الإلغاء أو التعديل، وعدد لجان التحقيق الحكومية التي تم تشكيلها ومازالت تمارس مهامها ولم تصدر تقاريرها النهائية وذلك عن الفترة من بداية العام 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع نسخة من قرار تشكيل هذه اللجان.

أسعار الإيجارات تضر الطبقة الوسطى وارتفاعها غير مبرر النصف: استمرار الأزمة الإسكانية تهديد مباشر للأسرة الكويتية

أوضح النائب ركان النصف ان استمرار الأزمة الإسكانية بات يشكل تهديداً



ركان النصف

مباشراً للأسرة الكويتية وتحديد الطبقة المتوسطة، وبين النصف ان استمرار الأزمة الإسكانية بلا حل ساهم في ارتفاع اسعار الإيجارات لدرجة انها باتت تلتهم ما لا يقل عن 50٪ من راتب المواطن الكويتي وان الارتفاع الذي حصل في اسعار الشقق السكنية خلال 5 سنوات فاق 60٪، مشيراً الى ان هذا الارتفاع غير منطقي وناتج عن ندرة المساكن مما يترتب عليه ارتفاع حاد وغير مبرر في الاسعار.

وأكد النصف ان اسعار الإيجارات تشكل تهديداً للطبقة المتوسطة ليس في الجانب الاقتصادي فقط بل تمتد لتشمل جوانب اجتماعية ومعيشية حيث تنفق كثير من الأسر اموالها على التعليم الخاص او العلاج في المستشفيات الخاصة في ظل تدهور الخدمات التعليمية

والصحية التي تقدمها الدولة. وأشار النصف الى ان استقرار الطبقة المتوسطة يشكل جانبا مهما في الامن الاجتماعي وبالتالي فإن استمرار الأزمة الإسكانية وسط ارتفاع مستمر وحاد في اسعار الإيجارات لا بد أن يشكل تهديداً لهذه الطبقة وهو أمر له ابعاده الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية. وقال النصف انه من مظاهر زيادة اسعار الإيجارات ازدياد المخالفات في المناطق السكنية من خلال زيادة نسب البناء وبالتالي زيادة عدد الشقق في البيت الواحد سعياً لتحقيق أكبر ربح ممكن رغم ما تسببه هذه المخالفات من ضرر على البنية التحتية للمناطق، ناهيك عن الازدحام المروري والضغط على الخدمات العامة.

طنا لـ «الأنباء»: ضرورة توحيد الجنسية الكويتية لإقرار العدل والمساواة بين أفراد المجتمع



محمد طنا

شدد النائب محمد طنا على ضرورة توحيد الجنسية الكويتية وعدم التمييز بين المواطنين كافة ترسيخاً لبداية العدل والمساواة، مؤكداً ان تعدد المواد في الجنسية يعكس نوعاً من التمييز بين أبناء الشعب الكويتي.

ويبين طنا لـ «الأنباء» انه بصدد تقديم مشروع بقانون لتوحيد الجنسية الكويتية بعد ان قام بعمل دراسة كافية وافية وشاملة لهذا القانون، بهدف الا تكون هناك تفرقة بين أبناء الوطن الواحد، مشيراً الى ان التباين في مواد الجنسية يخلق نوعاً من التفاوت ويؤدي

الى شعور بعض المواطنين بأن هناك حقوقاً لهم لا يستطيعون الحصول عليها. وقال طنا ان الدستور الكويتي يحث على العدل والمساواة بين الجميع وعلياً جميعاً تكريس هذا المبدأ الدستوري والعمل على تفعيله واقعا ملموساً، متسائلاً: كيف سيكون ذلك في ظل انهم اهم وثيقة لدى المواطن وهي الجنسية الكويتية تحوي العديد من المواد التي تفرق بين أبناء الشعب الكويتي، فهذه مخالفة صريحة للمبدأ الدستوري، حتى وان لم يكن لها تأثير مباشر على المعيشة.

● خالد الشمري

دعا الحكومة لوضع جدول زمني لحل المشكلة نهائياً الجلال: أزمة المرور ازدادت تعقيداً مع دوامات المدارس.. وأن الأوان لإنشاء مشروع مترو الأنفاق

دعا النائب طلال الجلال الحكومة إلى ضرورة وضع جدول زمني محدد للتخلص من مشكلة الازدحامات والاختناقات المرورية نهائياً، مطالباً في



طلال الجلال

الوقت ذاته بضرورة تعاون جميع الجهات الحكومية المختصة بالمشاكل المرورية مع وزارة الداخلية مثل الأشغال والتربية والبلدية وغيرها من الوزارات الأخرى لإيجاد حل لهذه المشكلة التي تؤرق الجميع منذ سنوات طويلة.

وأشاد الجلال في تصريح صحافي بما قامت به وزارة الداخلية في الفترة الأخيرة من إجراءات تتضمن من حملات أمنية ومرورية للمساهمة في حل أزمة المرور، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية لا تستطيع حل مشكلة المرور بمفردها، مطالباً بقية الجهات الحكومية الأدرج لها علاقة بالمشكلة بضرورة التعاون لوضع حد وإيجاد حل نهائي لتلك الأزمة، مبيناً أن الداخلية كانت قد أوصت بمجموعة من التوصيات في ورش عمل سابقة مع الوزارات الأخرى، ولكن شيئاً من هذه التوصيات لم يفهم.

ولفت الجلال إلى أن أزمة

المرور تزداد تعقيداً في فترة دوام المدارس والجامعات، مضيفاً: كنا لا نشعر بها أثناء فترة الصيف، ولكن مع بدء المدارس تتعقد المشكلة وتزداد الاختناقات وحركة المرور تتفد تماماً في كثير من المناطق. وأكد الجلال أن المشكلة تتطلب إيجاد الحلول العملية والواقعية وإنشاء المشروعات الخدمية الكبرى كمشروع مترو الأنفاق الذي أصبح مطلباً ملحا لتخفيف الازدحامات المرورية والتخلص منها بشكل جزئي. وتسائل عن الأسباب التي جعلت مشروعاً حيواياً مثل مترو الأنفاق جيبس الأدرج لسنوات وعدم البدء فيه فعلياً حتى هذه اللحظة، إضافة إلى عدم العمل بمشروع النقل الجماعي الذي يسهم بشكل مباشر في تخفيف الازدحام وعدد السيارات التي تقوم بتوصيل الأبناء للدراسة في المدارس أو العمالة التي تعمل في مكان واحد.

الصالح يقترح صيانة شوارع النهضة والدوحة والصلبية



خليل الصالح

قدم النائب خليل الصالح اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً لما تعانيه مناطق وشوارع النهضة والدوحة والصلبية من نقص في توفير الخدمات العامة وحاجتها الماسة إلى إجراء صيانة ضرورية وتطوير. ونص الاقتراح على تبليط شوارع النهضة والدوحة والصلبية، وعمل صيانة لبعض الشوارع التي تحتاج إلى رصف وسفلته بهذه الاماكن. كما قدم الصالح اقتراحاً آخر جاء في مقدمته: حرصاً على الصالح العام لشباب الكويت وحرصاً منا على توفير خدمات وانشطة رياضية لهم تعمل على تنشئة جيل رياضي يخدم وطنه.

أتقدم بالاقتراح التالي: تخصيص مساحات لإنشاء جيم رياضي متكامل وتجهيزه في جميع المناطق ذات الكثافة السكانية بالدولة مع رصد الميزانية المخصصة لذلك.

الطريجي لتوحيد اعتماد التوقيع الصادر من غرفة التجارة بدوائر الحكومة



د. عبد الله الطريجي

تقدم النائب د.عبدالله الطريجي باقتراح برغبة طالب فيه بـ«توحيد اعتماد التوقيع الصادر من غرفة التجارة والصناعة للشركة أو المؤسسة ليعتمد لجميع الدوائر الحكومية وتعميم ذلك على مؤسسات وإدارات الدولة ذات العلاقة وكذلك السماح لكل مندوبي الشركات والمؤسسات لإنجاز المعاملات طالما قدموا ما يثبت صحة اعتمادهم للجهة التي يعملون لديها». وتابع: يمثل القطاع الخاص صرحاً اقتصادياً مهماً يتطوّر تحتته الكثير من الشركات والمؤسسات الكويتية التي يجب على مؤسسات الدولة الاهتمام بها وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها ومن ذلك اعتماد التوقيع حيث نجد هناك اعتماداً لغرفة التجارة وأخر للشؤون بينما وزارة الداخلية لديها اعتمادان للتوقيع، واحد للمرور والثاني لتنفيذ الأحكام.. ولهم جراً، كما انه فيما يتعلق بمندوبي الشركات نجد أنه عندما يراجع مندوب الشركة لشؤون إدارات المرور فإنها ترفض ذلك وتشترط حضور مندوب المرور أو صاحب الشركة نفسه.

العدواني: مطلوب إستراتيجية صحية وفق أسس عالمية



عبدالله العدواني

أشاد النائب عبدالله العدواني بالمكرمة الاميرية الخاصة بتوسعة مستشفى الجهراء وزيادة السعة الاستيعابية له، مشيراً إلى ان هذا ليس بغريب على صاحب السمو الأمير لافتاً إلى ان الوضع الصحي بحاجة إلى إستراتيجية يتم وضعها وفق أسس عالمية وكوادر متخصصة تنهض بخدمات وزارة الصحة وتعالج أوجه الخلل الحاصل الآن. وطلب العدواني بترجمة الرغبة الاميرية بإنشاء وتوسعة المراكز والمستشفيات الطبية عبر إنشاء ما لا يقل عن عشرة مستشفيات متخصصة في جميع الامراض مشيراً إلى ان الدولة تملك الامكانيات المادية والبشرية ولا ينقصها سوى التخطيط والتنفيذ. وقال العدواني ان وزير الصحة الشيخ محمد عبدالله لديه الرغبة والطموح لتحسين الخدمات الصحية.

الغانم هنا السعيد بحصول المنتخب الكويتي للمبارزة على لقب «بطولة غرب آسيا لفئة العمومي»



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بترقيات تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز الفارادو، ورئيس المجلس الوطني في جمهورية نيكاراغوا سانتوس رينيه نونيز تيلين، ورئيس المجلس التشريعي في جمهورية كوستاريكا لويس فرناندو مندوزا جيمينيز، ورئيس المجلس التشريعي في جمهورية السلفادور سيفغريديو ريس موراليس، ورئيس برلمان الجمهورية في جمهورية غواتيمالا بيدرو ماودي وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية لبلادهم. من جانب آخر بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الاتحاد الكويتي للمبارزة عبدالرحيم السعيد وذلك بمناسبة «حصول المنتخب الكويتي للمبارزة على لقب بطولة غرب آسيا لفئة العمومي» وحصول المنتخب على العديد من الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في منافسات الأشبال والناشئين والعموم، والتي أقيمت في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، كما بعث الغانم ببرقية تعزية إلى عائلة الباز في جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك لوفاة د.أسامة الباز.

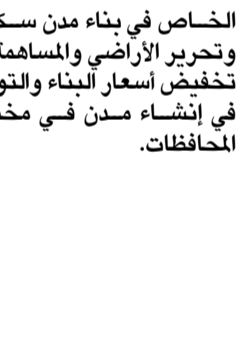
لجنة مشتركة من أعضاء اللجنة والوزارة لدراسة القانون الكندري: «المالية» ناقشت تعديلات الحكومة على الـ «B.O.T»

عقدت اللجنة المالية البرلمانية اجتماعاً لها صباح أمس الأحد لمناقشة المشروع الحكومي بشأن قانون الـ B.O.T، بحضور وزير المالية الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح والفريق المرافق له. وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري ان اللجنة ناقشت باستفاضة تفاصيل المشروع بقانون المقدم من الحكومة وانعكاساته على الكويت والمصلحة العامة وفوائده، مبيناً ان وزير المالية سيقدم تعديلاً على التعديلات التي كانت الحكومة قدمتها سابقاً لضمان تقديم خدمات أفضل للدفع نحو إقرار هذا القانون.

وعبر الكندري عن تفاؤله في إقرار العديد من القوانين المدرجة على جدول أعمال اللجنة في ظل وجود الشيخ سالم الصباح

واصفاً وزير المالية بأنه «عقلية مالية واقتصادية من الدرجة الممتازة»، وأنه صاحب خبرة طويلة في العمل النقدي والمالية. وقال ان الوزير أوضح في اجتماع اللجنة ان التعديلات التي سيتم تقديمها تصب في مصلحة القانون والكويت وتدفع نحو تحريك عملية التنمية وتطوير البلد وتشجيع المستثمرين الكويتيين والأجانب لجذب رؤوس الأموال واستثمارها داخل الكويت. وكشف الكندري عن اتفاق اللجنة والحكومة على تشكيل لجنة مشتركة تضم عدداً من أعضاء اللجنة المالية البرلمانية وعدداً من مسؤولي وزارة المالية لدراسة القانون دراسة مستفيضة وكاملة، مؤكداً عدم تحديد مدة زمنية لعمل اللجنة المشتركة.

أكد ضعف الأداء الحكومي في اتخاذ القرار عادل الخرافي: هيمنة الحكومة على أراضي الدولة سبب المشكلة الإسكانية

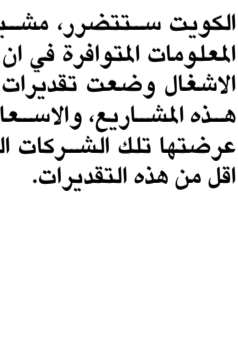


فيصل الكندري

أكد النائب م.عادل الخرافي على وجود ضعف في أداء الحكومة خلال السنوات الماضية وعدم مقدرتها على أخذ القرارات التي تصب في الصالح العام وخاصة في القضية الإسكانية والمشاريع الضخمة بالرغم من وجود جميع الإمكانيات لدى الدولة. وتسائل إلى متى هيمنة الحكومة على الأراضي بحجة وزارة الدفاع او وزارة النفط وعدم البحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة التي ساهمت في انائها للضعف إلى كبر حجمها، هذا إضافة إلى تجاهل مشاريع البنية التحتية والعمل على تطويرها لبناء مدن سكنية ومشاريع كبرى للتقليص من طابور الانتظار الذي أصاب المواطن بالياس. وقال: لابد من وجود رؤية إستراتيجية متكاملة لدى السلطة التنفيذية بدلاً من التهرب من المسؤولية والخوف من أخذ القرارات والمبادرة بحلها، مؤكداً

أن خطوات الحكومة بهذا الشأن ما هي إلا حلول ترقيعية مؤقتة مما يتطلب تكاتف السلطتين التنفيذية والتشريعية خاصة أن هناك الكثير من الحلول التي لا تحتاج إلا لوقفة جادة في التشريع والتنفيذ. وأشار إلى أنه على الدولة تحرير أراضيها وذلك ببناء مدن سكنية نموذجية للحد من هذه المشكلة التي أصبحت تطوق على أرض الواقع خاصة مع ارتفاع نسبة الطلب والتي تعطلها شريحة من الشباب الكويتي والذي من المفترض أن تقف معه الدولة والمسألة ليست بكثرة لجان الدراسة بل بالتنفيذ واتخاذ القرار. واحتتم الخرافي حديثه قائلاً: هناك الكثير من الحلول والدراسات التي أخذت شوطاً كبيراً في دراسة القضية ووضع الحلول لها إلا انها مازالت حبيسة الأدرج وتحتاج إلى الإحساس بالمسؤولية كمشاركة القطاع

انتقد قرار وزير الأشغال إلغاء مناقصة بناء 4 مستشفيات حماد يطالب رئيس الحكومة بتغيير الوزراء غير القادرين على تنفيذ خطة التنمية



سعدون حماد

انتقد النائب سعدون حماد قرار وزير الأشغال ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم بإلغاء مشاريع اربعة مستشفيات، مطالباً سمو رئيس مجلس الوزراء بان يجري تعديلاً وزارياً تجاه الوزراء غير القادرين على تنفيذ خطة التنمية. وقال حماد، في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس: نحن في ظل مجلس امة جديد وحكومة جديدة نأمل التعاون لانجاز الكثير من المشاريع، لكن ما نراه الى الآن لا يبشر بخير، لافتاً إلى ان برنامج عمل الحكومة الى الآن لم يقدم للمجلس وكذلك نلاحظ عدم تنفيذ خطة التنمية، ويجب على الحكومة الجديدة ان تكون حريصة على تنفيذ الخطة، وعلى الوزراء الالتزام بما جاء في النطق السامي لصاحب السمو الامير فيما يتعلق بخطة التنمية. وأضاف حماد: لاسف نرى ان بعض الوزراء يعمد الى تعطيل

خطة التنمية خاصة المشاريع الحيوية والمهمة فيما يخص الرعاية الصحية والمستشفيات، لافتاً الى انه فيما يتعلق بأربعة مستشفيات تمت الموافقة عليها منذ عامين في عهد الوزير السابق فاضل صفر لكن الوزير الحالي عطل هذه المستشفيات رغم انها طرحت بأقل الاسعار، وقد وجهنا سؤالاً ولم تردنا اجابة حتى هذه اللحظة والآن نحن نتخاطب رئيس الحكومة باننا على مشارف دور انعقاد جديد لذلك عليه القيام بتعديل وزاري يطول الوزراء غير المتعاونين حتى ندخل دور الانعقاد والكل يباه مودبتان للتعاون. وبين حماد ان قيام وزير الأشغال بإلغاء هذه المشاريع ليس له اسباب مقنعة خاصة ان وزير الأشغال عبدالعزیز الابراهيم يتولى حقيبة الأشغال منذ عام ونصف العام، والجديد انه كان يتخذ هذه القرارات منذ البداية وليس الآن وهي متعلقة بشركات عالمية، وبالتالي سبعة